المؤشر السعري
6326.6
بتغير قدره
+23.7
0.38%

استقرار صرف الدولار مقابل الدينار

كونا: استقر سعر صرف الدولار الاميركي مقابل الدينار الكويتي امس عند مستوى 0,277 دينار، فيما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار ليبلغ 0,366 دينار مقارنة بأسعار صرف اول من امس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار استقر عند مستوى 0,447 دينار، فيما بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند 0,003 دينار، بينما انخفض سعر صرف الفرنك السويسري ليبلغ 0,304 دينار.

«الصناعي» منح 22 قرضاً ميسراً بـ 41,4 مليون دينار في 2011

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي عبدالمحسن الحنيف ان البنك واصل خلال عام 2011 دوره البناء في تمويل المشاريع الصناعية وتشجيع الاستثمار الصناعي، حيث منح 22 قرضا ميسرا لمشروعات صناعية مختلفة بقيمة 41,4 مليون دينار، بلغت كلفتها الإجمالية 72 مليون دينار.

وأضاف، خلال انعقاد عمومية البنك أمس، أن عدد المشاريع التي مولها البنك منذ تأسيسه حتى نهاية عام 2011 لدعم القطاع الصناعي بلغت 907 مشاريع وقدرت التزاماتها المالية بنحو 930,8 مليون دينار من إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية، والتي بلغت 1,752 مليار دينار، بما يمثل نسبة 53٪ من إجمالي تكلفة المشروعات الصناعية.

ولفت الحنيف إلى أن إجمالي موجودات البنك وصل إلى 652,748 مليون دينار، وبلغ إجمالي حقوق المساهمين حتى نهاية العام الماضي 207,867 ملايين دينار، محققا أرباحا صافية عن نفس العام بقيمة 8,397 ملايين دينار.

وعلى صعيد إدارة البنك للمحافظ المالية المتخصصة، قال الحنيف ان محفظة تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة زادت نشاطها في تقديم خدماتها التمويلية الموجهة للشباب الكويتي، لإقامة أنشطة حرفية منتجة، ومشاريع صغيرة مجدية، مشيرا إلى أن متراكم إجمالي المشاريع الممولة وصل نحو 76 مشروعا لعام 2011، موزعة على قطاعات مختلفة، بلغت نسبة التمويل بها 71٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع التي بلغت قيمتها 9,480 ملايين دينار وبلغت قيمة تمويل المحفظة 6,702 ملايين دينار.

جانب من الجمعية العمومية للبنك الصناعي (فريال حماد)

عمومية البنك تقر توزيع 20٪ نقداً

أما فيما يخص متراكم التزام المحفظة بتمويل المشاريع الصغيرة منذ إنشائها وتشغيلها في عام 2001 وحتى نهاية عام 2011، فأشار إلى أن عددها بلغ 479 مشروعا بلغت تكلفتها الاستثمارية 52 مليون دينار، وبلغ إجمالي حجم التمويل 36 مليون دينار.

ولفت الحنيف إلى أن محفظة التمويل الزراعي واصلت نشاطها المميز في تقديم القروض الزراعية لمشاريع إنتاجية مختلفة من ضمنها مشاريع لتنمية الثروة الحيوانية والسمكية في البلاد، موضحا انه خلال عام 2011 مولت المحفظة 38 مشروعا بقروض وصلت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية 7,703 ملايين دينار، وكانت مساهمة المحفظة في التمويل الزراعي بقيمة 4,684 ملايين دينار بنسبة 60,81٪ من إجمالي التكلفة.

وأضاف في السياق ذاته أن تمويل المحفظة الزراعية منذ إنشائها حتى نهاية عام 2011 بعدد 403 مشاريع زراعية بلغت تكلفتها الاستثمارية أكثر من 124 مليون دينار، وبلغت مساهمة المحفظة في هذه المشاريع مبلغا وقدره 82 مليون دينار.

وأفاد الحنيف بأن محفظة تمويل الصناعة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تواصل نشاطها في منح التمويل، حيث منحت ثمانية مشاريع صناعية، بلغ اجمالي تكاليفها الاستثمارية حوالي 99,288 مليون دينار، بينما بلغت قيمة إجمالي التمويل أكثر من 31,4 مليون دينار، وذلك خلال الفترة من عام 2008 عند تشغيل المحفظة وحتى نهاية عام 2011.

وأكد على أن بنك الكويت الصناعي يولي اهتماما وعناية خاصة بالموارد البشرية الوطنية في استقطاب وتشجيع الخريجين الكويتيين بالمؤهلات العلمية المناسبة للعمل والتدريب وتطوير المهارات الفنية لرفع مستوى وكفاية الأداء والعطاء لخدمة رسالة البنك وأهدافه ولقد بلغت نسبة القوى العاملة الوطنية في البنك 64٪.

وفيما يخص جانب الخدمات المصرفية، أشار الحنيف إلى أن سياسة توفير خدمات التمويل التجاري تركزت على الفرص التمويلية المتاحة في السوق المحلي لتقديم خدمات التمويل لرأس المال العامل بالمنشآت الصناعية الكويتية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية أخرى قصيرة الأجل، بما يحقق للمنشآت الصناعية العاملة القدرة والكفاءة التشغيلية المطلوبة لأداء دورها الصناعي المرتجى، لتدفق منتجاتها إلى السوق الكويتي والخارجي.

وأضاف أن التمويلات التجارية سجلت في عام 2011 رصيدا بلغ 175,7 مليون دينار، والتسهيلات غير النقدية 57 مليون دينار.

هذا ووافقت الجمعية العمومية للبنك على توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2011 بواقع 20٪.

● منى الدغيمي

«الوطني»: فائض الميزانية إلى 16 مليار دينار في 11 شهراً من السنة المالية الحالية

الإيرادات والمصروفات ـ 11 شهرا (لغاية فبراير) السنة المالية 2011/ 2012

	المستوى مليون دينار	التغير1 مليون دينار	التغير السنوي٪	11 شهرا: كنسبة من الميزانية٪ السنة المالية 2012/2011	متوسط2
الإيرادات الإجمالية	26,893	8,225	44,1	200,0	184,7
الإيرادات النفطية	25,478	7,999	45,8	207,0	195,2
الإيرادات غير النفطية	1,414	226	19,0	124,3	102,3
المصروفات الإجمالية	10,823	149ـ	1,4ـ	55,7	63,9
الإنفاق الجاري	9,748	26	0,3	58,7	67,5
الأجور والرواتب	2,509	449	21,8	56,7	58,2
المستلزمات السلعية والخدمات	1,757	125	7,6	57,9	60,9
مصروفات وتحويلات مختلفة	5,482	548ـ	9,1ـ	59,9	73,4
الإنفاق الرأسمالي	1,075	175ـ	14,0ـ	38,2	43,1
الآليات والمعدات	69	8ـ	10,0ـ	18,0	28,3
المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	1,006	167ـ	14,3ـ	41,4	45,2
الفائض (العجز)	16,070	8,347	ـ	ـ	ـ
المصروفات المحفزة للطلب	6,609	636ـ	8,8ـ	50,2	58,6

1 تغيير مقارنة مع السنة الماضية للفترة نفسها
2 متوسط السنوات الخمس الماضية للفترة نفسها
* يستثنى من هذه المصروفات بنود مثل التحولات الى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتحويلات الى الخارج، والإنفاق على المشتريات العسكرية، وتكاليف الوقود وإعفاءات القروض السكنية.

تناول البنك الوطني في تقرير حديث المالية العامة للكويت مبينا ان بيانات المالية العامة لشهر فبراير، وهو الشهر الحادي عشر من السنة المالية 2011 ـ 2012، أظهرت انخفاضا طفيفا في المصروفات الحكومية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى المنحة الأميرية التي تم صرفها لمرة واحدة في العام الماضي في شهر فبراير 2011. إلا أن الإيرادات الحكومية تستمر في النمو بقوة نظرا لارتفاع أسعار النفط. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى فائض قياسي في الميزانية لهذا العام، وهو ما يمثل فائضا في ميزانية البلاد للسنة الثالثة عشرة على التوالي.

وذكر التقرير ان إجمالي المصروفات الحكومية بلغ 10,8 مليارات دينار في الأشهر الاحد عشر الأولى، أي بانخفاض طفيف بلغت نسبته 1٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعزى هذا التغير في إجمالي المصروفات الحكومية إلى المنحة الأميرية المصروفة في السنة الماضية ـ والتي في حال استثنائها ـ لارتفعت المصروفات بنسبة 10٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وتشكل المصروفات الفعلية ما نسبته 56٪ من مستواها المعتمد في الميزانية خلال الشهور الاحد عشر من السنة المالية 2011 ـ 2012 مقارنة مع 64٪ في المتوسط تاريخيا في الفترة ذاتها.

وشهدت المصروفات الجارية استقرارا مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبلغت 9,7 مليارات دينار. وارتفعت المصروفات على الرواتب والأجور 449 مليون دينار، فيما انخفضت المصروفات والتحويلات المختلفة بفضل المنحة الأميرية السالفة الذكر. وشكلت المصروفات الجارية ما نسبته 59٪ من مستواها المعتمد في الميزانية لكامل السنة، مقارنة مع 68٪ في المتوسط لفترة 11 شهرا.

وانخفضت المصروفات الرأسمالية بنسبة 14٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية لتصل إلى مليار دينار في فترة 11 شهرا.

ومازالت المصروفات في هذه الفئة بوتيرة بطيئة لتشكل ما نسبته 38٪ من مستواها المعتمد في الميزانية، مقارنة بالمتوسط التاريخي البالغ 43٪. وكان من المتوقع أن تتسارع وتيرة المصروفات الرأسمالية، إذ ان هذه هي السنة الثانية من عمر خطة التنمية الحكومية، لكن مازال هناك إمكانية لتحقيق الزيادة المتوقعة عند الإعلان عن البيانات الختامية للسنة المالية.

هذا وبلغت المصروفات المحفزة للطلب (وهو تقديرنا للمصروفات التي تؤثر على الطلب المحلي) 6,6 مليارات دينار خلال الأشهر الاحد عشر الأولى، أي بانخفاض بلغت نسبته 9٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، أيضا متأثرة بالمنحة الأميرية في السنة الماضية.

كما بلغت الإيرادات الإجمالية 26,8 مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته 44٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وقد دعم ارتفاع أسعار النفط الإيرادات للسنة المالية 2011 ـ 2012، حيث بلغ متوسط أسعار النفط لفترة الأحد عشر شهرا نحو 109 دولارات للبرميل، أي بارتفاع 36٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد شكلت الإيرادات النفطية 95٪ من إجمالي الإيرادات لفترة الأحد عشر شهرا من السنة المالية.

وبلغت الإيرادات غير النفطية 1,4 مليار دينار، بارتفاع 20٪ مقارنة بالسنة الماضية. وكان على رأس الارتفاعات التي شهدتها هذه الإيرادات «إيرادات وأتعاب متنوعة»، والتي ترجح أن تكون دفعات التعويض من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

وبعد انقضاء أحد عشر شهرا من السنة المالية 2011 ـ 2012، بلغ فائض ميزانية الكويت 16 مليار دينار (36٪ من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2011). ومن المرجح أن ينخفض الرقم النهائي مع تسارع الإنفاق بطبيعة الحال عند اقتراب نهاية العام ليتراوح الفائض بين 11 و12 مليار دينار لكامل السنة المالية 2012/2011، وهو ما يمثل 22٪ من إجمالي الناتج المحلي.

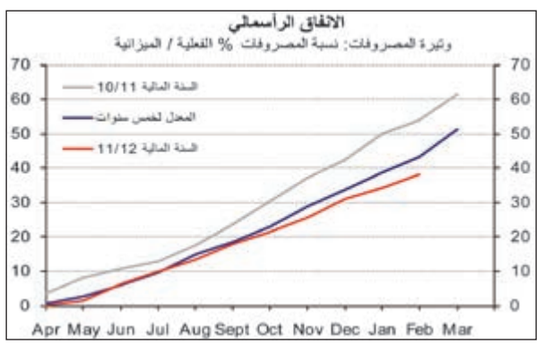

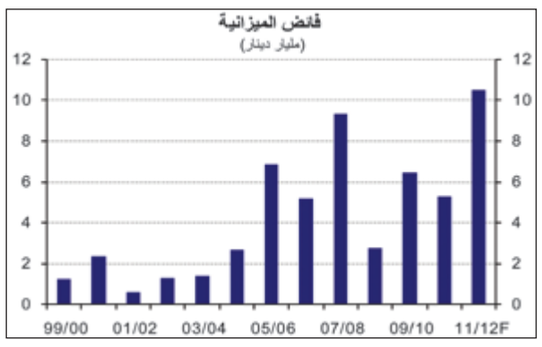

السلطان: المزايا التنافسية في السوق السعودي وراء نجاح استثمارات «إيكاروس»

أرجع رئيس مجلس الإدارة في شركة ايكاروس للصناعات النفطية نادر حمد السلطان نجاح استثمارات الشركة الإستراتيجية في السعودية في مجال البتروكيماويات الى ارتفاع أسعار النفط، والعديد من المزايا التنافسية التي تتمتع بها هناك، مثل تكاليف منخفضة للمواد الخام وسياسات حكومية مشجعة ومشاريع توسعية. لافتا الى ان استثمارات الشركة الإستراتيجية تتمثل في المساهمة في كل من شركة التصنيع الوطنية (تصنيع) والشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) والشركة العالمية للإستيل والشركة العالمية لخلات الفينيل.

وأضاف ـ خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة أمس بنسبة 81,5٪ ـ ان الشركة قامت بدراسة 20 فرصة استثمارية خلال سنة 2011 في مختلف قطاعات النفط والطاقة، ولكن تأثير ثورات الربيع العربي وأزمة كل من اليونان وأوروبا زادا من عدم وضوح اتجاه الاقتصاد العالمي خصوصا من الربع الثاني من عام 2011، مما أدى إلى تذبذب مستمر في تقييم الاستثمار، موضحا ان معظم هذه الفرص تركزت في منطقة الشرق الأوسط حيث شكلت 68٪ من مجموع الفرص الاستثمارية، وباقي الفرص موزعة على دول آسيا وغيرها، كما ان الشركة مازالت مستمرة في دراسة جدوى 3 من الفرص المتواجدة في الشرق الأوسط.

واشار الى ان الشركة دخلت بمزايدة على احد المشاريع في إنتاج الغاز في منطقة الخليج، وعملت الشركة كل ما يلزم للحصول على هذا الاستثمار، ولكن في النهاية كان عرض الشركة ثاني أفضل عرض حيث تقدر الصفقة النهائية بحوالي 30 مليون دولار.

وعن التزامات الشركة، أوضح انه في بداية السنة كان لدى الشركة التزامات مالية تقدر بحوالي 35,25 مليون دينار منها 32,25 مليون دينار تسهيلات من احد البنوك المحلية و3 ملايين دينار التزامات قصيرة الأجل تم سدادها في الربع الأول من سنة 2011، لافتا الى ان الشركة سعت لإعادة جدولة القرض من البنك المحلي. والذي قام بإصدار عرض مبدئي لإعادة هيكلة الدين من قصير إلى طويل الأجل على ان تقدم الشركة جزءا من أسهم محفظتها الأجنبية كضمان بالإضافة إلى ضمان من الشركة الأم وجار التفاوض على هذه البنود مع البنك ومن المتوقع التوصل إلى الاتفاق النهائي خلال العام 2012.

واضاف قائلا «خلال سنة 2011 تم الحصول على خط ائتماني بمبلغ 8 ملايين دينار من احد البنوك المحلية مقابل رهن بعض الأسهم المحلية. كما تم الحصول على موافقة مبدئية من احد المصارف السعودية بمنح الشركة من خلال شركتها التابعة في السعودية تسهيلات ائتمانية بحدود 400 مليون ريال سعودي».

وعن المحفظة المحلية للشركة، قال: استطاعت الشركة خلال 2011 من المحافظة على محفظة الاسهم المحلية دون اي خسارة بالرغم من هبوط سوق الأسهم بشكل عام وحققت توزيعات أرباح نقدية تعادل 300 الف دينار.

وكشف ان صافي أرباح الشركة بلغ 8,4 ملايين دينار بواقع 11,24 فلسا للسهم الواحد مقارنة بأرباح قدرها 4,4 ملايين دينار بواقع 5,87 فلوس للسهم الواحد في سنة 2010، ولقد حققت الشركة إيرادات إجمالية تعادل 10,9 ملايين دينار، معظمها من توزيعات أرباح وأرباح بيع من استثماراتها الإستراتيجية مقارنة بإيرادات بلغت 6,7 ملايين دينار في 2010.

ووافقت عمومية الشركة على توزيع ارباح نقدية بنسبة 8٪ كما انه تم انتخاب مجلس ادارة للسنوات الثلاث القادمة وهم نادر السلطان وسهيل ابوقريص ود.عادل الصبيح ود. سعود الفرحان وصلاح التركيت ورياض الادريسي وانتخاب عبدالمنعم شهوان كعضو احتياطي اول.

● أحمد يوسف

نادر حمد السلطان مترئسا عمومية الشركة (أسامة أبوعطية)

موافقة مبدئية من بنوك سعودية على منح شركاتها التابعة قروضاً بقيمة 400 مليون ريال

الأحمد: زيادة الحصة السوقية لـ «كي آي سي» .. و5 ملايين دينار خسائر 2011

عقدت شركة كي آي سي وساطة للوساطة المالية جمعيتها العمومية العادية حيث أقر مجلس إدارة الشركة التقرير السنوي للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

وبهذه المناسبة، استعرض رئيس مجلس الإدارة فواز الأحمد ابرز المحطات التي مرت بها الشركة في العام الماضي بالإضافة إلى الإنجازات المحققة على الرغم من الحالة المضطربة للأسواق والاقتصاد بشكل عام على المستويين المحلي والعالمي.

وبين الأحمد أن سوق الكويت للأوراق المالية أنهى عاما عصيبا حافلا بالمؤثرات السلبية التي ألقت بثقلها على الاقتصاد الكويتي وشركاته، فعلى الرغم من زيادة الفوائض المالية للكويت، بتأثير من زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره، إلا أن الاقتصاد الكويتي والشركات العاملة فيه كانا الأكثر تأثرا بتوابع الأزمة المالية العالمية بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تراجع السوق بشكل واضح في عام 2011 حسب المؤشرات المعلنة والمعروفة والتي عكست حقيقة ذلك الأداء والتراجع، مشيرا إلى استمرار التأثيرات الخارجية على الأسواق وآخرها عودة الأزمة المالية الأوروبية، إضافة إلى خبر تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية من AAA إلى +AA من قبل وكالة «ستاندرد آند بورز»، وهو ما ساهم في تكبد الكثير من أسواق الأسهم في العالم لخسائر واضحة على اثر ذلك.

ولفت إلى أن الاقتصاد المحلي يعاني من عدة اختلالات منها الزيادة الواضحة في الإنفاق غير المدر، بالإضافة إلى سوء استغلال الفوائض المالية الكبيرة التي تتمتع بها البلاد، ومن أبرز هذه الاختلالات اعتماد الكويت على مصدر شبه وحيد للدخل وهو النفط، فضلا عن البيروقراطية الحكومية ذات التكلفة الكبيرة، بالإضافة إلى الهامش المحدود الممنوح للقطاع الخاص في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة نظرا لسيطرة الحكومة على معظم المشاريع التنموية في البلاد وغياب التشريعات الداعمة من قبل مجلس الأمة للاقتصاد المحلي والتي تعتبر عصب أي تطور اقتصادي.

واستعرض الأحمد أهم الإنجازات التي حققتها الشركة في العام الماضي حيث قامت الشركة بتطوير نظام التداول الإلكتروني الخاص بالشركة ليتوافق مع متطلبات سوق الكويت للأوراق المالية حسب نظام NASDAQ OMX، مع الاستمرار في مواكبة المزيد من المتطلبات المتعلقة بهذا النظام لتأكيد جاهزية الشركة.

وأضاف ان الشركة قامت أيضا باستيفاء جميع متطلبات هيئة أسواق المال وذلك لاستمرار مزاولة المهنة ونجاح الشركة في ذلك وتقديم جميع المستندات واللوائح المطلوبة قبل انقضاء المهلة المقررة من قبل الهيئة بوقت ليس بقصير، بالإضافة إلى العمل على تخفيض النفقات الإدارية قدر الإمكان نظرا للأوضاع الاقتصادية العامة وسوق الكويت للأوراق المالية بشكل خاص وانعكاس ذلك على أداء الشركة.

وعلى مستوى الأداء المالي، فقد بين الأحمد أن أداء شركة كي آي سي للوساطة المالية تأثر بانخفاض قيم التداول في سوق الكويت للأوراق المالية بأكثر من النصف حيث بلغ مجموع قيم التداول في العام 2011 حوالي 6,1 مليارات دينار فيما كان هذا الرقم بحدود 12,6 مليار دينار في العام 2010، مؤكدا ارتفاع الحصة السوقية للشركة حيث بلغ انخفاض قيم التداول في سوق الكويت للأوراق المالية نسبة 51,6٪ بينما انخفضت إيرادات الشركة بنسبة 49٪ في العام 2011.

كما أكد الأحمد حرص مجلس إدارة الشركة على اتباع مبدأ الشفافية في التعامل مع المساهمين، موضحا أن الخسائر المحققة للشركة والتي بلغت نحو 5 ملايين دينار نجمت عن طلب مراقب الحسابات إعادة تقييم الأصل غير الملموس المتمثل في ترخيص مزاولة مهنة الوساطة المالية اعتمادا على أن القيم السوقية للأصول انخفضت بصورة إجمالية، آملا في تحسن الأوضاع وعودتها إلى نصابها الصحيح، خاصة في ظل الجو السياسي الجديد والذي نأمل أن يؤدي دورا أكبر في إنعاش الاقتصاد المحلي ومن ثم سوق الكويت الأوراق المالية.

فواز الأحمد